



منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون

ج ٣٣/٥٢ (مسودة)

٢١ أيار / مايو ١٩٩٩

A52/33 (Draft)

التقرير الأول للجنة "ب"

(مسودة)

عقدت اللجنة "ب" جلستها الأولى في ١٨ أيار / مايو ١٩٩٩ برئاسة الدكتور ر. تابيا (المكسيك). وبعد النظر في اقتراح من لجنة الترشيحات، انتخب الدكتور ج. ايسلوكولا (فنلندا) والسيد ب. كيسانغ (بوتان) نائبين للرئيس وانتخبت الدكتورة م. اي. مبايونغ (تشاد) مقررا.

وعقدت الجلستان الثانية والثالثة يوم ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٩ وتقرر توصية جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين باعتماد القرارات المرفقة التي تتصل ببنود جدول الأعمال التالية:

١٥ - المسائل الادارية والمالية

• حالة تحصيل الاشتراكات المقدرة بما في ذلك الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها الى الحد الذي يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور

أربعة قرارات بعنوان:

- حالة تحصيل الاشتراكات المقدرة

- التأخر في سداد الاشتراكات: لاتفيا

- التأخر في سداد الاشتراكات: ليبيريا

- الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها الى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور

١٧ - الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم

قرار واحد بعنوان:

- الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، ومساعدتهم

البند ١٥ من جدول الأعمال

حالة تحصيل الاشتراكات المقدرة

جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسون،

اذ تلاحظ بقلق، بتاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، أن:

(١) معدل تحصيل الاشتراكات لعام ١٩٩٨ في ميزانية العمل الفعلية بلغ لذلك العام ٩٤٪، مما يترك معه مبلغ ٧٨٤ ٣٧٣ دولاراً أمريكياً غير مسدّد؛

(٢) أن الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها عن تلك السنة بالكامل في ميزانية العمل الفعلية لم يتجاوز ١٠٥ دول أعضاء، وأن ٦٣ دولة عضواً لم تسدّد أي قسط؛

(٣) مجموع الاشتراكات غير المسددة عن عام ١٩٩٨ والسنوات السابقة يتجاوز مبلغ ١٨٠ مليون دولار أمريكي،

١- تعرب عن بالغ القلق ازاء استمرار ارتفاع مستوى الاشتراكات المستحقة الذي كان له أثر ضار على برامج المنظمة وعلى وضعها المالي؛

٢- تسترجي انتباها جميع الدول الأعضاء الى أحكام المادة ٦-٥ من اللائحة المالية التي تنص على أن أقساط الاشتراكات تعتبر مستحقة وواجبة السداد بالكامل بحلول اليوم الأول من السنة المتعلقة بها والتي أهمية سداد الاشتراكات في أبكر وقت ممكن لتمكن المدير العام من تنفيذ الميزانية بصورة منتظمة؛

٣- تذكر الدول الأعضاء بأنه، نتيجة لاعتماد القرار رقم ٤١-٤، المتعلق بمخطط الحوافر لتشجيع الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها المقدرة في الوقت المحدد، فإن الدول التي تسدّد اشتراكاتها في أوائل العام الذي تستحق فيه سوف يجري تخفيض الاشتراكات التي ينبغي أن تدفعها للميزانية عن الفترة التالية تحفيضاً ملحوظاً، في حين أن الدول الأعضاء التي تتأخر في السداد سترى أن الاشتراكات التي ينبغي أن تدفعها للميزانية عن الفترة التالية ستختفي بشكل طفيف فقط أو أنها لن تختفي بتاتاً؛

٤- تحت الدول الأعضاء التي درجت بانتظام على التأخر في سداد اشتراكاتها على أن تتخذ بأسرع ما يمكن جميع الخطوات الالزمة لتأمين السداد السريع والمنتظم؛

٥- تطلب الى المدير العام والمديرين الاقليميين أن يكتفوا اتصالاتهم بالدول الأعضاء من أجل سداد اشتراكاتها المستحقة؛

٦- تطلب الى المدير العام أن يتولى، آخذاً في اعتباره التطورات التي تحدث فيسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، استعراض التدابير المالية الراهنة وأن يقترح امكانيات أخرى للتشجيع على السداد في فترة مبكرة، وذلك بغية ضمان أساس مالي متين للبرامج، وأن يقدم تقريراً عن هذه المسألة الى المجلس التنفيذي في دورته الخامسة بعد المائة وجمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين؛

٧- تطلب الى المدير العام كذلك أن يسترجي انتباها جميع الدول الأعضاء الى هذا القرار.

البند ١٥ من جدول الأعمال

التاخير في سداد الاشتراكات للتفيأ

جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون،

بعد أن نظرت في التقرير الثاني للجنة الادارة والميزانية والشؤون المالية التابعة للمجلس التنفيذي عن الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها الى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور، فيما يتعلق بطلب لتفيأ تسوية اشتراكاتها المستحقة، وفحوى الاقتراح كما هو وارد في تقرير المديرة العامة الى لجنة الادارة والميزانية والشؤون المالية،^١

- ١ تقرر اعادة امتيازات لتفيأ الخاصة بالتصويت خلال جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين؛
- ٢ تقبل اتخاذ تدبير مؤقت لقيام لتفيأ بتسوية اشتراكاتها المستحقة لعام ١٩٩٩ والبالغ قدرها ٤٥٠٠٠ دولاراً أمريكياً قبل نهاية عام ١٩٩٩ وتصفية وسداد الاشتراكات المستحقة المتبقية عن المدة ١٩٩٨-١٩٩٣ شاملة والتي يبلغ مجموعها ٦٠٠٢٤٨٦٠٠ دولار أمريكي على ستة أقساط سنوية على النحو التالي:

بالدولارات الأمريكية

٤٠٠ ٠٠٠	١٩٩٩
٣٥٠ ٥٠٠	٢٠٠٠
٣٥٠ ٥٠٠	٢٠٠١
٣٥٠ ٥٠٠	٢٠٠٢
٣٥٠ ٥٠٠	٢٠٠٣
٣٤٦ ٦٠٠	٢٠٠٤

وتكون هذه المبالغ واجبة السداد في كل عام من عام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٤، رهنا بأحكام المادة ٦-٥ من اللائحة المالية، بالإضافة الى الاشتراكات السنوية المستحقة في الفترة المعنية؟

- ٣ تقرر، وفقاً لأحكام المادة ٧ من الدستور أن تعلق امتيازات التصويت تلقائياً اذا لم تف لتفيأ بالشروط المحددة في الفقرة ٢ وعلى الرغم من أحكام المادة ٨-٥ من اللائحة المالية يضاف الى حساب الفترة المالية المعنية القسط المسدد عن عام ١٩٩٩ من اشتراكات لتفيأ عن المدة المالية ١٩٩٩-١٩٩٨ والاشتراكات الخاصة بالفترات اللاحقة؛

- ٤ تطلب الى المديرة العامة أن تقدم الى جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين تقريراً عن الحالة السائدة؛

- ٥ تطلب الى المديرة العامة ابلاغ حكومة لتفيأ بهذا القرار.

١ Annex 5 of document EBABFC11/2، الوارد في الوثيقة ج ٥٢/٢٧.

البند ١٥ من جدول الأعمال

التأخير في سداد الاشتراكات

ليبيريا

جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون،

بعد أن نظرت في التقرير الثاني للجنة الادارة والميزانية والشؤون المالية التابعة للمجلس التنفيذي عن الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها الى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور، فيما يتعلق بطلب ليبيريا تسوية اشتراكاتها المستحقة، وفحوى الاقتراح كما هو وارد في تقرير المديرة العامة الى لجنة الادارة والميزانية والشؤون المالية،^١

- ١ تقرر اعادة امتيازات ليبيريا الخاصة بالتصويت خلال جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين؛
- ٢ تقبل اتخاذ تدبير مؤقت لقيام ليبيريا بتسوية اشتراكاتها المستحقة لعام ١٩٩٩ وبالبالغ قدرها ٨٣٧٠ دولار أمريكي قبل نهاية عام ١٩٩٩ وتصفية الاشتراكات المستحقة المتبقية عن المدة ١٩٩٨-١٩٩٩ شاملة والتي يبلغ مجموعها ٣٥٦٦٨٢ دولاراً أمريكيًا على مدى خمس سنوات على النحو التالي:

بالدولارات الأمريكية

٢٠٠٢-١٩٩٩	٧١ ٣٣٦	سنوايا
٢٠٠٣	٧١ ٣٣٨	

ويكون هذان المبلغان واجبي السداد في كل عام من عام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٣ ، رهنا بأحكام المادة ٦-٥ من اللائحة المالية، بالإضافة الى الاشتراكات السنوية المستحقة في الفترة المعنية؛

- ٣ تقرر، وفقاً لأحكام المادة ٧ من الدستور أن تعلق امتيازات التصويت تلقائياً اذا لم تف ليبيريا بالشروط المحددة في الفقرة ٢ وعلى الرغم من أحكام المادة ٨-٥ من اللائحة المالية يضاف الى حساب الفترة المالية المعنية القسط المسدد عن عام ١٩٩٩ من اشتراكات ليبيريا عن المدة المالية ١٩٩٩-١٩٩٨ والاشتراكات الخاصة بالفترات اللاحقة؛
- ٤ تطلب الى المديرة العامة أن تقدم الى جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين تقريراً عن الحالة السائدۃ؛
- ٥ تطلب الى المديرة العامة ابلاغ حكومة ليبيريا بهذا القرار.

١ Annex 6 of document EBABFC11/2 ، الوارد في الوثيقة ج ٥٢ / ٢٧ ، الملحق ٣ .

البند ١٥ من جدول الأعمال

الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها إلى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور

جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون ،

بعد دراسة التقرير الثاني للجنة الادارة والميزانية والشؤون المالية التابعة للمجلس التنفيذي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين عن الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها إلى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور؛

وإذ تلاحظ بأن حقوق التصويت ظلت معلقة عند افتتاح جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين بالنسبة لأفغانستان وأتنيغوا وبربودا، أرمانيا، آذربيجان، البوسنة والهرسك، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، حزر القمر، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، غينيا الاستوائية، جورجيا، غينيا - بيساو، العراق، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، النيجر، جمهورية مولدوفا، الصومال، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، يوغوسلافيا، وأن هذا التعليق سيستمر إلى أن تخفض المتأخرات المستحقة على الدولة العضو المعنية أثناء جمعية الصحة الحالية أو جمعيات الصحة المقبلة، إلى أقل من الحد الذي يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور؛

وإذ تلاحظ بأنه وفقاً للقرار جص ع ٥١/٢، علقت امتيازات التصويت بالنسبة لغامبيا ابتداء من ١٧ أيار / مايو ١٩٩٩ ، عند افتتاح جمعية الصحة، على أن يستمر هذا التعليق إلى أن تخفض المتأخرات المستحقة على غامبيا إلى أقل من الحد الذي يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور؛

وإذ تلاحظ بأن غينيا كانت متأخرة في سداد اشتراكاتها عند افتتاح جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسين إلى حد يجعل من الضروري أن تنظر جمعية الصحة وفقاً للمادة ٧ من الدستور، فيما إذا كان ينبغي تعليق امتيازات تصويت غينيا أم لا عند افتتاح جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين ،

١ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العدد الضخم من الدول الأعضاء التي تأخرت في سداد اشتراكاتها في السنوات الأخيرة إلى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور والمستوى الذي لم يسبق له نظير من الاشتراكات المستحقة عليها ولم تسدد لها؛

٢ - تحت الدول الأعضاء المعنية على تسوية وضعها في أقرب وقت ممكن؛

٣ - تحت أيضاً الدول الأعضاء التي لم تفصح بعد عن نيتها في تسوية اشتراكاتها المتأخرة بأن تفعل ذلك على وجه الاستعجال؛

٤ - تطلب إلى المدير العام والمديرين الإقليميين الاتصال بالدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها إلى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور، بهدف متابعة هذا الموضوع مع الحكومات المعنية؛

٥ - تطلب الى المجلس التنفيذي أن يقدم تقريرا، في ضوء تقرير المدير العام المقدم الى المجلس في دورته الخامسة بعد المائة في عام ٢٠٠٠ بعد أن تكون الفرصة قد سُنحت للدول الأعضاء المعنية لتوسيع وضعها للمجلس، الى جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين عن حالة سداد الاشتراكات؛

٦ - تقرر:

(١) أنه وفقاً لبيان المبادئ الوارد في القرار جـ ص ٤١-٧، اذا كانت غينيا مازالت متاخرة في سداد اشتراكاتها عند افتتاح أعمال جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين الى حد يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور، فإن امتيازاتها الخاصة بالتصويت سوف تعلق اعتباراً من تاريخ الافتتاح المشار اليه؛

(٢) أن أي تعليق من هذا القبيل يتم تطبيقه سيستمر خلال انعقاد جمعية الصحة الثالثة والخمسين وجمعيات الصحة اللاحقة، حتى يتم خفض متاخرات غينيا الى مستوى يقل عن المبلغ الذي يبرر تطبيق أحكام المادة ٧ من الدستور؛

(٣) ألا يخل هذا القرار بحق أي دولة عضو في أن تطلب استعادة امتيازاتها في التصويت وفقاً للمادة ٧ من الدستور.

البند ١٧ من جدول الأعمال

الأحوال الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين ومساعدتهم

جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون،

اذ تضع في اعتبارها المبدأ الأساسي الوارد في دستور منظمة الصحة العالمية الذي ينص على أن صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن؛

وإذ تشیر إلى عقد مؤتمر السلم الدولي الخاص بالشرق الأوسط (مدريد، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١) على أساس قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ و٣٣٨ (١٩٧٣) الصادر في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ و٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر في ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٨ وكذلك على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وما أعقب ذلك من مفاوضات ثنائية؛

وإذ تعرب عن أملها في أن تؤدي المباحثات السلمية بين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط إلى الوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة مع مراعاة حق الشعب الفلسطيني الدائم والكامل في تقرير المصير بما في ذلك خيار إقامة دولة؛

وإذ تلاحظ التوقيع في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ على اعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء تنفيذ اعلان المبادئ اثر توقيع اتفاق القاهرة في ٤ أيار / مايو ١٩٩٤ والاتفاق المؤقت الموقع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ ، ونقل الخدمات الطبية الى السلطة الفلسطينية والشرع في المرحلة النهائية من المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٥ أيار / مايو ١٩٩٦؛

وإذ تشدد على الضرورة الملحة لتنفيذ اعلان المبادئ والاتفاق الذي أعقبه؛

تعرب عن بالغ قلقها ازاء سياسات الاستيطان الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

وإذ تشدد على ضرورة الحفاظ على سلامة ووحدة كامل الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان حرية حركة الأشخاص والسلع داخل الأرض الفلسطينية بما في ذلك، رفع القيود عن الانتقال الى القدس الشرقية ومنها، وحرية الانتقال الى العالم الخارجي ومنه، وإذ تضع في اعتبارها ما للاغلاق المتكرر للأراضي الفلسطينية من عواقب ضارة على التنمية الاقتصادية فيها، بما في ذلك قطاع الصحة؛

وإذ تسلم بضرورة زيادة الدعم والمساعدات الصحية للسكان الفلسطينيين في المناطق الخاضعة لمسؤولية السلطة الفلسطينية وللسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة بمن فيهم الفلسطينيون والسكان العرب السوريون؛

وأذ تسلم بأنه سيتعين على الشعب الفلسطيني أن يبذل جهوداً مضنية لتحسين بنياته الأساسية الصحية وتحيط علماً ببدء التعاون التقني بين وزارة الصحة الإسرائيلية ووزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية مما يؤكد أن التنمية الصحية تعزز على أفضل نحو ممكناً في ظروف السلم والاستقرار؛

وأذ تؤكد من جديد حق المرضى الفلسطينيين في الاستفادة من المرافق الصحية المتاحة في المؤسسات الصحية الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة؛

وأذ تعرف بضرورة توفير الدعم والمساعدة الصحية للسكان العرب في المناطق الخاضعة لمسؤولية السلطة الفلسطينية وفي الأراضي المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل؛

وبعد أن نظرت في تقرير المديرة العام عن الموضوع،¹

-١- تعرب عن الأمل في أن تفضي مباحثات السلام إلى اقامة سلام عادل و دائم و شامل في الشرق الأوسط؛

-٢- تدعوا إسرائيل إلى عدم عرقلة مساعي السلطات الصحية الفلسطينية في الاضطلاع بكامل مسؤوليتها عن الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أولئك الذين يقطنون القدس الشرقية المحتلة، وانهاء الاغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية؛

-٣- تعرب عن الأمل في أن يتمكن الشعب الفلسطيني بعد أن تولى مسؤولية خدماته الصحية بنفسه من تنفيذ الخطط والمشاريع الصحية التي تمكنته من المساهمة مع شعوب العالم في بلوغ هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في توفير الصحة للجميع؛

-٤- تؤكد على ضرورة دعم جهود السلطة الفلسطينية في المجال الصحي لتمكينها من تطوير نظام صحي خاص بها ويلبي احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بادارة شؤونه بنفسه والشرف على الخدمات الصحية الخاصة به؛

-٥- تحث الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية على تقديم المساعدة السريعة والسخية من أجل تحقيق التنمية الصحية للشعب الفلسطيني؛

-٦- تشكر المديرة العامة على جهودها وتطلب اليها:

(١) أن تتخذ خطوات عاجلة بالتعاون مع الدول الأعضاء لدعم وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية في جهودها من أجل تذليل الصعوبات الحالية وخاصة ضمان حرية حركة المرضى والمسؤولين عن الصحة وخدمات الطوارئ وتوفير السلع الطبية بشكل عادي للمرافق الطبية الفلسطينية بما فيها المرافق الموجودة في القدس؛

(٢) الاستمرار في توفير المساعدة التقنية المطلوبة لدعم البرامج والمشاريع الصحية للشعب الفلسطيني؛

¹ الوثيقة ج ٥٢ / ٣٣.

- (٣) أن تتخذ الخطوات الضرورية وتحري الاتصالات الالزمة للحصول على الأموال من مختلف المصادر بما فيها المصادر الخارجية عن الميزانية للوفاء بالاحتياجات الصحية العاجلة للشعب الفلسطيني؛
- (٤) أن تواصل جهودها لتنفيذ برنامج المساعدة الصحية الخاصة وتكيفه لمقتضيات الوفاء بالاحتياجات الصحية للشعب الفلسطينيأخذة بعين الاعتبار الخطة الصحية للشعب الفلسطيني؛
- (٥) تفعيل الوحدة التنظيمية في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية المعنية بصحة الشعب الفلسطيني ومواصلة تقديم المساعدة الصحية بغية تحسين الظروف الصحية للشعب الفلسطيني؛
- (٦) أن تقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين؛
- ٧- تعرب عن اعترافها بالحاجة لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وتدعوها إلى تقديم المساعدة للوفاء بالاحتياجات الصحية للشعب الفلسطيني الصحية.